Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 54, No. 2, 2027, 10076

Deanship of Scientific Research

The Impact of Meaning in Guiding the Indefinite Subject in the Qur'an

Mohammed O. Abu-Rahme[1]*, Ruqayya Amin Odeh[1], Sayel Hazza Al-Hawawsha[2]

[1] Department of Basic Sciences, Humanities, Faculty of Arts and Humanities, Applied Science Private University, Amman, Jordan.

[2]College of Education and Arts, Sohar University, Sultanate of Oman.

Received: 16/12/2024
Revised: 24/2/2025
Accepted: 27/3/2025
Published online: 1/11/2026

* *Corresponding author:*
m_aburahme@asu.edu.jo

Citation: Abu-Rahme, M. O., Odeh, R. A., & Al-Hawawsheh, S. H. (2026). The Impact of Meaning in Guiding the Indefinite Subject in the Qur'an. Dirasat: Human and Social Sciences, 54(2), 10076. https://doi.org/10.35516/Hum.2026.10076

© 2027 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This research explores the role of meaning in the use of the indefinite noun as the subject. While most grammarians agree that the subject should be definite, some Arabic structures deviate from this rule and are valid based on context. The study focuses on the concepts of nakira (indefinite) and ma'rifa (definite), examining their grammatical rules, the philosophy behind their usage, and the markers that define them.

Methods: The research adopts a descriptive-analytical approach to investigate the impact of meaning on the validity of these structures, particularly those found in the Qur'an. It examines various justifications provided by grammarians for the use of indefinite subjects in contexts where the subject deviates from the typical definite noun rule.

Findings: The research revealed a discrepancy between definiteness and indefiniteness, as well as their associated markers. It also found that the indefinite subject in the Qur'anic context fulfills its expressive function in the nominal sentence structure. The study confirms the validity of using an indefinite noun in the subject position without relying solely on the justifications proposed by grammarians, demonstrating the importance of meaning in accepting such usage.

Conclusion: The study concludes that it is not appropriate to insist that the subject must always be definite. Instead, meaning serves as a primary criterion for allowing an indefinite noun in the subject position. It also emphasizes the importance of utilizing both linguistic and non-linguistic contextual elements to construct the overall meaning in Qur'anic contexts, as language inherently resists complete adherence to grammatical rules.

Keywords: Subject, Indefiniteness, Definiteness, Meaning, Marker, Justifications.

أثر المعنى في توجيه المبتدأ النكرة في القرآن الكريم

محمد عمر أبو رحمة[1]* ، رقيّة أمين عودة[1] ، صايل هزاع الهواوشة[2]

[1] قسم العلوم الأساسيّة الإنسانيّة، كليّة الآداب والعلوم، جامعة العلوم التطبيقيّة الخاصّة، عمّان، الأردن.

[2] كليّة التربية والآداب، جامعة صُحار، سلطنة عُمان

ملخّص

الأهداف: تُعنى هذه الدراسةُ بتبيُّن أثر المعنى في توجيه صواب مجيء الاسم النكرة في موقع المبتدأ، وقد اتفق جمهورُ النحاة على أنَّ حق المبتدأ التعريف، وحق الخبر التنكير؛ بيدَ أنَّ ثمَّة تراكيب لُغويَّة فارقت ما اتُّفِق عليه في منظومة النحو العربيّ، وهي أداءات لُغويَّة مقبولة بصوابيَّة الاستعمال التداولي للغة. وعليه، فقد وقفت الدراسةُ عند مفهومَي النكرة والمعرفة لُغةً واصطلاحًا، وبحثت صفةَ التنكير في الحدِّ النحوي لباب المبتدأ، وفلسفة النحاة في تقنين النكرة والمعرفة وعلاقتهما بالعلامات التي عُرِفا بها.

المنهجيَّة: اعتمدت الدراسةُ المنهج الوصفي التحليلي في بحث أثر المعنى في صحة هذه التراكيب وسلامتها، ولا سيّما الوارد منها في القرآن الكريم في ضوء المسوِّغات المتباينة التي وضعها النحاة في محاولة لاحتواء هذه الأداءات اللغويَّة التي خرج فيها المبتدأ النكرة من صفة المعرفة إلى صفة النكرة.

النتائج: ظهر للباحثين اضطراب العلاقة بين التنكير والتعريف والعلامات التي عُرِفا بها، وتأدية المبتدأ النكرة لوظيفته التعبيريَّة في نسق التركيب الإسنادي للجملة الاسمية، وصواب مجيء النكرة في موقع المبتدأ دون اعتماد المسوِّغات التي وضعها النحويون في مواضع من القرآن الكريم تناولتها الدراسةُ بوصفها عينة تمثل أشهر المسوِّغات التي اتفق عليها جمهور النحاة، وتَبيَّن أثر المعنى في صحة قبولها.

الخلاصة: خلصت الدراسةُ إلى عدم مشروعية أن يكون الأصل في المبتدأ التعريف، واعتماد المعنى ضابطًا رئيسًا في قبول مجيء النكرة في موقع المبتدأ، وأهمية توظيف عناصر السياق اللغويَّة وغير اللغويَّة في بناء الدلالة الكليَّة في السياقات القرآنيَّة؛ ذلك أن اللغة بطبيعتها تتأبّى على الانصياع التام للقاعدة النحويَّة.

الكلمات الدّالّة: المبتدأ، النكرة، المعرفة، المعنى، العلامة، المسوِّغات.

المقدِّمة

يعد التنكير والتعريف من أبرز التصنيفات التي انماز بها الاسم في الدرس اللغوي؛ فقد صنّف علماء العربية الاسم من منظور الدلالة على المسمى إلى قسمين: نكرة ومعرفة، وصدّر معظم النحاة كتبهم بذكرهما، وهما من تطبيقات نظرية الأصل والفرع في النحو العربي التي وظفها النحاة في تقييد المواقع الإعرابية، ومنها تقييد موقع المبتدأ بالاسم المعرفة.

وتقوم الصفتان على فكرة الضدية؛ فالنكرة الأصل في الأسماء، والمعرفة فرع عليها، وقد اتخذها النحاة وسيلة تعليمية في دراسة الجملة العربية، وتقنين الأبواب النحوية.

في حين تذوب هذه الضدية عند مجيء الاسم النكرة في موقع المبتدأ، وقد سوغ جمهور النحاة لخروج المبتدأ عن قيد التعريف بمسوغات متعددة، استنادًا إلى الواقع اللغوي الاستعمالي؛ بمجيئه في كلام العرب المحتج به، وفي القرآن الكريم وهو في مقدمة مصادر الاحتجاج اللغوي، ومسعى البحث تناول نماذج من الشواهد القرآنية التي تمثل حالات خروج المبتدأ عن صفة المعرفة إلى النكرة، وبحثها في ضوء بيان دور المعنى في توجيه هذا التحول بين الصيغتين.

وسعى البحث إلى مدارسة حد المبتدأ، والوقوف على مدى مشروعية أنْ يكون الأصل فيه التعريف، كما بحث المغايرة الحاصلة من الانتقال الضدي من التعريف إلى التنكير.

وهي دراسة وصفية تحليلية تبحث تحول الصيغة اللغوية للمبتدأ من المعرفة إلى النكرة في محاولة لإيضاح دور المعنى في هذا التحول، ومدى ارتباط التنكير والتعريف بالعلامات التي عرفا بها، فضلا عن جدوى مسوغات النحاة التي لجؤوا إليها لاستقامة تقنياتهم النحوية، في حين بدا المعنى ضابطًا مهمًا وقرينة رئيسة في صحة مجيء المبتدأ نكرة.

وقد اطلع الباحثون على دراسات سابقة درست التنكير والتعريف، منها: ضوابط حلول الاسم المعرفة محل النكرة في النحو العربي، إعداد: رقية أمين عودة، وهي رسالة ماجستير قدمت في جامعة آل البيت ـ الأردن، 2018م؛ تناولت فيها الباحثة المواقع النحوية التي حلّ فيها الاسم المعرفة وهي مخصصة للنكرة، وهي: الخبر، والحال، والتمييز، واسم لا النافية للجنس، واسم لا المشبهة بليس، ونعت النكرة، وتوكيد النكرة، في ضوء علل أوسع تشمل المعنى، والسياق، واللفظة اللغوية، في محاولة لإيجاد ضوابط لهذا الحلول مستعينة بنماذج متنوعة في الجانب التطبيقي.

بينما تناول البحث دراسة مجيء الاسم النكرة في موقع المبتدأ الذي خُصّص بالمعرفة، في ضوء قرينة المعنى، وبحث مدى مشروعية أن يكون الأصل في المبتدأ النكرة، في آيات من القرآن الكريم.

وثمة بحوث أخرى تناولت تنكير المبتدأ في ضوء المسوغات التي وضعها النحاة الأوائل، وجاءت بها كتب تفسير القرآن؛ ولم تبحث صحة مجيء النكرة في موقع المبتدأ بمعزل عن تلك المسوغات، وهذا مسعى البحث والإشكالية الأولى التي بحثها، وما يميزه عن هذه البحوث، فضلًا عن استجلاء أثر المعنى في صواب هذا المجيء الذي خرج فيه المبتدأ من التعريف إلى التنكير، ومنها: فلسفة المسوغات النحوية في الميزان: مسوغات الابتداء بالنكرة أنموذجًا: فوزية بنت ابداح العتيبي، مجلة آداب الكوفة، مج(3)ع (49)، جامعة الكوفة، 2021م، والإخبار عن النكرة بالمعرفة في القرآن الكريم : محمد دلوم، حوليات الآداب واللغات، مج(5) ع(10)، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، والابتداء بالنكرة: دراسة نحوية بلاغية: رمضان محمد الحبش، صحيفة دار العلوم للغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية، مج(18)ع(37) جماعة دار العلوم، 2010م، ومسوغات الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم : سرى طاهر الجبوري، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، 2010م.

المبحث الأول : توجيه التنظير النحوي للابتداء بالنكرة

مفهوم النّكرة لغةً :

النَّكِرَة: " إنْكارك الشيء وهو نقيض المعرفة. والنّكِرة: خلاف المعرفة. ونَكِر الأمر نكيرًا وأنْكَره إنكارًا ونُكرًا: جهله، والنكرة من الاسم نُكْر والمصدر إنْكار، والمنكر من الأمر: خلاف المعروف، وهو ضد المعروف، والتّنكر: التّغير، وقد نكره فتنكر أي غيّره فتغيّر إلى مجهول، والتناكر : التجاهل، وطريق منكور: على غير قصد"(ابن منظور، 1990).

والنكرة: ما وضع لشيء، لا بعينه، كرجل، وفرس". (الجرجاني، د.ت)

يظهر مما جاء في تعريف مفهوم النّكرة في اللغة ارتباطها بمعاني الجهل بالشيء، والعموم وعدم التعيين، والنكرة صفة التنكير، وهي نقيض المعرفة.

مفهوم النّكرة اصطلاحًا:

لا تكاد تخلو كتب النحاة من ذكر مصطلحي النكرة والمعرفة؛ لما لهما من أهمية في بناء كثير من الأحكام النحوية، فكانا كثيري الدّور في أبواب العربية منذ نشأة النحو في أعمال النحاة؛ بيد أنّ سيبويه لم يضع حدًّا خاصًا بالنكرة، وإنّما جاء ذكرها في سياق شرحه في الكتاب، نحو ما ورد في باب مجرى النعت على المنعوت، بقوله: " فقولك: مررت برجل ظريف، رجل؛ نكرة لأنه من أمة كلها له مثل اسمه. وذلك أنّ الرجال كل واحد منهم رجل، والرجال الظرفاء كل واحد منهم رجل ظريف، فاسمه يخلطه بأمته حتى لا يعرف منها". (سيبويه، 1966)

وتبدو النكرة عند سيبويه بالدلالة على الشيوع والشمول والاشتراك، وحول هذه المعاني دارت جُل الحدود النحوية؛ إذ يعرفها الزمخشري بقوله: " والنكرة ما شاع في أمته كقولك جاءني رجل وركبت فرسًا". (ابن يعيش، د.ت)

ويفصل ابن يعيش القول في شرحه: " وهي كل اسم يتناول مسمين فصاعدًا على سبيل البدل فهو نكرة، وذلك نحو رجل وفرس، ألا ترى أن رجلًا يصلح لكل ذكر من بني آدم، وفرس يصلح لكل ذي أربع صَهَالٍ". (ابن يعيش، د.ت)

والمعنى نفسه عند أبي حيّان؛ إذ يقول:" النكرة: الاسم الموضوع على أن يكون شائعًا في جنسه، إن اتفق أن يوجد له جنس". (الأندلسي، 1998)

بينما عرفّها ابن قتيبة بالشكل، بقوله: "الاسم النّكرة وهو: ما ليس فيه الألف واللام، أومما يحسُن فيه وقوع (رُبّ)"،(ابن قتيبة، 1993) ووافقه ابن هشام؛ إذْ قال: " الاسم النكرة وهو: ما يقبل (ربّ) (ابن هشام، 2001)

ويظهر أن التعريف بالشكل غير دقيق؛ إذ "إنّ دلالة العلامة دلالة خاصة ودلالة الحد دلالة عامة، ويشترط في العلامة الاطراد دون الانعكاس، والحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس". (الأستراباذي، 1996)

فلا يستقيم أن يحد الاسم النكرة بقبول (ربّ) أو ما ليس فيه (أل)؛ إذ إن العلامة تلتزم الاطراد فيمكن القول إنّ ما يقبل (ربّ) يكون نكرة، ولكن لا يمكن أن يكون الاسم الذي لا يقبلها، أو كل ما ليس فيه (أل) ليس بنكرة.

ويبدو أن ابن مالك تنبّه إلى اضطراب معايير التنكير والتعريف؛ فلم يضع حدًا لكل من النكرة والمعرفة، فقال:" حد النكرة عسِرٌ، فهي ما عدا المعرفة" (ابن مالك، 1990) ويلاحظ تلاقيه مع سيبويه في هذا؛ إذ لم يحد سيبويه النكرة بحد مستقل، ولعله أدرك تعذره من أن يكون جامعًا مانعًا، يشمل جميع الأسماء النكرات، ويمنع غيرها من الدخول في الحد الخاص بها.

مفهوم المعرفة لغةً واصطلاحًا:

التعريف: "الإعلام، والوسم"، (ابن منظور، 1990) والمعرفة: "إدراك الشيء على ما هو عليه" (الجرجاني، د.ت).

فالتعريف اسم جامع لكل ما هو معروف معرّف، والمعرفة صفة التعريف، ومع تداول مصطلح المعرفة في كتب النحاة؛ إلا أن سيبويه لم يضع حدًا خاصًا بالمعرفة، وإنّما عرّفها بذكر أقسامها وعدّها خمسة، مبينًا السبب في تعريف كل منها، نحو قوله في تعريف العلم الخاص: "وإنّما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته، نحو: زيد، وعمرو".

وفي الأسماء المبهمة قاصدًا أسماء الإشارة بقوله: "لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته". (سيبويه، 1966)

ويبدو أنه يريد بالمعرفة الدلالة على معين بالذات أوبالقصد، ويلاحظ أن الدلالة في العلم دلالة مباشرة، وفي اسم الإشارة دلالة على ما يشير إليه؛ فهي تعرّف بما بعدها؛ فثمة تباين واختلاف بينهما في سبب التعريف، ويظهر أن سيبويه أدرك هذا التباين؛ لذلك لم يضع حدًا للمعرفة يشمل أقسامها مجتمعة.

وحول التعيين جاءت أغلب الحدود النحوية، فهي في شرح ابن يعيش: " ما خصّ واحدًا من الجنس لا يتناول غيره"،(ابن يعيش، د.ت:) وقريب من هذا حد ابن الحاجب: " ما وضع لشيء بعينه". (الأستراباذي، 1996)

في حين بدا تعريفها بالشكل نحو ما ذكر الأزهري؛ بقسمتها إلى نوعين: "أحدهما: ما لا يقبل "أل" المؤثرة ألبتة، ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: (زيد، وعمرو)، والثاني: "ما يقبل "أل" ولكنها غير مؤثرة في التعريف، نحو: (حارث، وعباس). (الأزهري، د.ت)

وعرّفها ابن قتيبة بذكر أقسامها، وهي عنده أربعة، (ابن قتيبة، 1993) وكذلك الأمر عند ابن مالك بيد أنه عدّها سبعة، وفي ذلك يقول: " فأحسن ما يتبيّن به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة، ثم يقال: وما سوى ذلك نكرة". (ابن مالك،1990) ويلاحظ اتفاقهما مع سيبويه في نظرته إلى المعرفة؛ فلم يحداها بحد خاص، وإنّما اكتفيا بذكر أقسامها.

ويظهر من هذه الحدود التي وضعها النحاة لكل من النكرة والمعرفة؛ تأرجحها في الاتكاء على معياري الدلالة، والشكل، وكان التعميم السمة الغالبة عليها "ولا يطلب في الحد العموم وإنّما الماهية"، (الفاكهي، 1996) "بيد أن التعريف بالماهية من أصعب التعريفات وأدقها؛ إذ إنه فرع إدراك المعرّف إدراكًا تامًا، فقد عزَّ تحقيقُه، وإن تحقق صَعُبَ شرحُه وتوضيحُه"، (الملخ، 2015) ولاسيّما في حدّي النكرة والمعرفة.

وتظهر موضوعية ابن مالك بما انتهى إليه؛ إذ قال: "من تعرض لحدّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه" (ابن مالك، 1990)، ووافقه السيوطي بقوله: " وقد أكثر الناس في حدودهما، وليس منها حد سالم". (السيوطي، 1992)

والحدّ والمعرّف كما جاء عند الفاكهي: "ما يميز الشيء عن جميع ما عداه ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعًا لأفراد المحدود؛ فلا يخرج عنه شيء منها، مانعًا من دخول غيرها فيه" (الفاكهي، 1996). وهذا لا يتفق مع الحدود والتعريفات التي جاء بها النحاة.

ويظهر للبحث من تباين تعريف حدّي النكرة والمعرفة عند النحاة وعدم اتفاقهم على حد جامع مانع لأيّ منهما، أن معاني التنكير والتعريف لا تحد؛ لعدم ثباتها وتغيرها في ضوء تغير العناصر اللغوية وغير اللغوية التي تحيط بالأداءات اللغوية.

العلاقة بين المعنى والعلامة:

إنّ الوصول إلى المعنى المقصود هو الهدف المنشود من نجاح العملية التواصلية؛ الذي يتحقق بسلامة الاتصال والتفاهم بين أركانها، بوصفه ضابطًا رئيسًا في الحكم بتنكير الاسم أو تعريفه في سياق الأداءات اللغوية الوارد فيها، بغض الطرف عن اللفظ وما يلحقه أحيانًا، من علامة لفظية ظاهرة ليست على وفاق تام أو دائم مع المعنى.

وقد اتّخذ النحاة من العلامة معيارًا للتفرقة في المسائل النحوية القائمة على الثنائية وفق نظرية الأصل والفرع، وتوظيفها في تقنين الأبواب النحوية، ومنها ثنائية النكرة والمعرفة.

التنكير والعلامة:

النكرة هي الأصل، في ضوء نظرية الأصل والفرع في النحو العربي؛ إذْ ينقسم الاسم .بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين: نكرة وهو الأصل، ومعرفة وهو الفرع (ابن هشام، 2001)

فالنكرة أصل ؛ لأنّها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة، بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج. (الأزهري، د.ت)

وعليه، فالفروع هي المحتاجة للعلامات دون الأصول؛ في حين أن من النحاة من جعل للنكرة علامة، وهذا مما يتعارض مع نظرية الأصل والفرع؛ يقول ابن يعيش: " وعلامتها أن تحسن فيها ربّ واللام نحو : ربّ رجل، والرجل" ،(ابن يعيش، د.ت) ويوافقه ابن هشام بقوله: " وعلامة النكرة أن تقبل دخول (ربّ) عليها"(ابن هشام، 2001)

وقد قسمها الأزهري من منظور العلامة ؛ بقوله: "وبالخاصة عبارة عن نوعين: أحدهما: ما يقبل "أل" المؤثرة للتعريف، نحو: (رجل، ودار، وكتاب)، والنوع الثاني: "ما لا يقبل "أل" المؤثرة للتعريف، ولكنه يقع موقع ما يقبلها، نحو: (ذي، ومَن). (الأزهري، د.ت)

في حين أصاب ابن مالك في قوله: " وتمييز النكرة بعد عدّ المعارف بأن يقال: وما سوى ذلك نكرة، أجود من تمييزها بدخول ربّ والألف واللام؛ لأن من المعارف ما تدخل عليه الألف واللام كفضل وعباس، ومن النكرات ما لا تدخل عليه ربّ والألف واللام كأين، وكيف، وعريب، وديار". (ابن مالك، 1990)

وقد تقدّم ذكر اتفاق جمهور النحاة على علامة الشيوع والعموم للنكرة نحو ما بدت في حدهم النكرة؛ بوصفها علامة دلالية؛ ويرى البحث أن تحققه ليس بمانع؛ فمن المعارف ما دلّ على الشيوع، نحو: اسم الجنس، والمعرف بـ(أل) الجنسية؛ إذ عُدّا معارف مع عدم دلالتهما على التعيين.

وأشار ابن مالك إلى نحو: (أسامة) هو في اللفظ كحمزة في منع الصرف، والإضافة، ودخول (أل) ووصفه بالمعرفة دون النكرة، ومجيئه مبتدأ، وصاحب حال، وهو في الشياع كـ (أسد)؛ وخرج النحاة من هذا بوصفها معارف لفظًا نكرات معنى، وأضاف أنّ من الأسماء "ما هو في استعمالهم على وجهين كـ (واحد أُمّه)، و(عبد بطنه)، فأكثر العرب عنده معرفة بالإضافة، وبعضهم يجعلها نكرة وينصبها على الحال".(ابن مالك،1990)، فلا يقتصر دلالة الاسم النكرة على العموم دومًا.

هل التنوين علامة مائزة للنكرة؟

التنوين: "نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظًا لا خطًا، وله أقسام متعددة منها تنوين التنكير" (الفاكهي، 1996)

ويتفق البحث مع ما ذهب إليه الشلوبين في شرحه إلى أنّ "التنوين يلحق الاسم بعد كماله يفصله مما بعده؛ للدلالة على أنه أصل من الألفاظ المفردة باق على أصالته والفعل والحرف فرعان؛ لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلًا وقد يوجد كلام مفيد مع خلوه من الفعل والحرف" (الشلوبين، 1994).

وبهذا يكون التنوين علامة من علامات الاسم التي ينماز بها عن غيره من أقسام الكلم، دون أن يرتبط بالاسم النكرة ويكون علامة له على الخصوص، فهو "علامة على الصنف الذي تنتمي إليه الكلمة؛ لأنها لا تتغير في الرفع أو الجر أو النصب، والذي لا يتغير ليس بعلامة إعراب، وقد ثبت في آخر الكلمة صوتًا، وإن تغيَّر رسمها الإملائي، فهي عند التحقيق نون ساكنة، والذي يتغيَّر ليس النون (التنوين) وإنّما العلامة التي قبلها". (الملخ، 2015)

ويظهر للبحث أنّ التنوين علامة تدل على اسمية الكلمة، وهو" تنوين التّمكن، وما عدّ من أنواع له ما هي إلا معانٍ تتصل مع التنوين الأصل في الدلالة" (عودة، 2018) على نوع المفردة اللغوية، وليس من الصواب عدّه علامة مائزة للاسم للنكرة.

التعريف والعلامة:

يلاحظ أنّ التعيين العلامة الأبرز التي اتكأ عليها النحاة في ميز المعرفة دون النكرة كما ظهر في حدهم للمعرفة؛ في حين يرى البحث أنّ حدّ المعرفة بالدلالة على التعيين ليس بمانع ولا جامع؛ فقد يكون الاسم معينًا وهو نكرة، مثل: ألقاك غدًا. فالاسم (غدًا) نكرة لكنه معين على حد المعرفة.

ومنه تباين آراء النحاة حول (أمس)؛ فمنهم من عدّها معرفة بالمعنى لدلالتها على التعيين، ومنهم من قال بنكرتها لعدم دلالتها على التعيين، يقول ابن مالك: "من الأسماء ما هو معرفة معنىً نكرة لفظًا، نحو: كان ذلك عامًا أول، وأول من أمس، فمدلولهما معيّن، لا شياع فيه بوجه، ولم يستعملا إلا

نكرتين، ومثلها ذو اللام الجنسية، فمن قِبل اللفظ معرفة، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة؛ ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارًا بلفظه، وبالنكرة اعتبارًا بمعناه". (ابن مالك، 1990)

وبدت (أل) العلامة المائزة للتعريف، بقولهم:" تدخل الألف واللام على الاسم فتعرفه، وإذا خرجت أضحى نكرة" (سيبويه، 1966) وهذا غير مطرد في المعارف؛ إذ إنّها علامة لنوع من أنواع المعارف، وليس من الصواب عدّها علامة عامة للتعريف.

ورأى الأستراباذي" أنّ التعريف في مثله لفظي؛ لأنّ المعنى نفسه يتأتّى من الاسم المجرد من (أل)، سواء أكان مع علامة الوحدة أم التثنية أم الجمع، نحو: ما أعطيتك إلا تمرة، أو التمرتين أو التمور، فلا فرق بين المعرّف والمنكر معنًى، فكأنّك قلت: ما أعطيتك إلا تمرة أو تمرتين أو تمورًا"، (الأستراباذي، 1996) وإن كان فيهما علامتاهما فالشكل مختلف، والمعنى واحد.

وقد اتفق النحاة "بجواز دخول (أل) على الأسماء، وعدّها خصيصة من خصائص الاسم، وهي في الاسم غير منعكسة ولا مطّردة"(الأستراباذي، 1996) فليس كل اسم يقبل دخول (أل)، ولا كل ما لا يقبل دخولها ليس باسم، نحو: أسماء الشرط، وأسماءالاستفهام.

وبيّن ابن يعيش "أنّ دخولها على الاسم دليل تمكنه في الاسميّة، وليس لحاقها دليل تعريف؛ إذْ إنّ من المعرّف ما يستوي معناه مع لا (أل) فيه، نحو: شربت ماء، والماء، أكلت خبزًا والخبز". (ابن يعيش، د.ت)

وقد تباينت آراء العلماء في ماهيتها وأثرها في تعريف الأسماء، ويرى البحث "أنّ (أل) أداة واحدة، وما ذكر من أقسام وفروع لها هي معانٍ تفضي إليها بقرائن مختلفة، والتعريف معنى من تلك المعاني، ولا يرتبط مؤداه بالأداة فقط؛ فهي علامة شكليّة لا سلطة لها على المعنى"، (عودة، 2018) ويظهر ذلك من اختلاف آراء النحاة حولها.

وقد أصاب ابن عصفور بقوله: " إنّ الألف واللام يعاقبان التنوين"؛ (ابن عصفور، 1972)، وليس من الدقة اتّخاذ التنوين علامة للنكرة؛ فهي كـ (أل) تنعكس كليّة ولا تطّرد، والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس، وهما على خلاف ذلك؛ إذْ ليس كل معرفة تقترن بـ(أل)، ولا كل ما لا يقترن بها ليس بمعرفة، ولا يلحق (التنوين) كل نكرة، ولا كل ما لا يلحقه ليس بنكرة.

كما أنّ (التعيين) و(الشيوع) مسألتان نسبيتان؛ "إذ يتجلّى كل منهما بتضام عناصر العملية الخطابية في إدراك المقصود، من متكلم، ومخاطب، وسياق خطاب، فإذا حصل سوء فهم أو خلل؛ أصبحت غير مكتملة، وافتقرت إلى البيان والتوضيح بالوصف وما شابه"، (عودة، رقية، 2018) فلا بدّ من تبيّن المعنى المقصود من دلالة المفردة اللغوية.

مسوِّغات حلول الاسم النكرة في موقع المبتدأ:

تباين تصنيف النحاة لمسوغات الابتداء بالنكرة في تركيب الجملة الاسمية، وتمثل هذه المسوغات واحدة من الآليات النحوية التي رافقت التقعيد النحوي، وتبدو نتيجة للاستقراء الناقص الذي انتهجه النحاة في تقعيدهم كلام العرب.

إلا أنّها " ليست عملية عشوائية؛ بل ناجمة من محاولة النحاة تقديم وصف للرصيد اللغوي الذي جمعوه؛ فبين الوصفية والمعياريّة كان المتنفس لظهورها في سبيل الحفاظ على لحمة البناء اللغوي، والحفاظ عليه، وجمع شوارده". (العتيبي، 2021)

فقد اتفق جمهور النحاة على أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ قال سيبويه: " إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام" (سيبويه، 1966)، بيد أن من التراكيب اللغوية ما فارق هذا الأصل، ومنها ما ورد في القرآن الكريم؛ فجاءت هذه المسوغات لتجبر ما خرج من أداءات لغوية عن قيد القاعدة النحوية.

وظهرت الملامح الأولى لهذه المسوغات عند ابن السّراج في أصوله، وبدت في ثلاثة: الوصف، وأن تسبق بنفي، أو استفهام، بقوله: "وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة". (ابن السراج، 2009)

وعللّ امتناع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة بقوله: " لأنّه لا فائدة فيه وما لا فائدة فيه فلا معنى للمتكلم به ألا ترى أنّك لو قلت: رجلٌ قائمٌ أو رجلٌ عالمٌ لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنّه لا يستنكر أن يكون في الناس رجلٌ قائمًا أو عالمًا، فإذا قلت: رجلٌ من بني فلان، أو رجلٌ من إخوانك أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة" (ابن السراج، 2009)

وبعد هذا التعليل والمنع لمجيء المبتدأ نكرة؛ أجازه في حال سبق بنفي، بقوله: " ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة؛ فإنّ الابتداء فيه بالنكرة حسُن بحصول الفائدة بها كقولك: ما أحدٌ في الدار، وما في البيت رجل، ونحو ذلك في لغة بني تميم خاصة: وما أحٌد حاضر، وإنّما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة فمتى ظفرت بها في المبتدأ أو خبره فالكلام جائز وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم". (ابن السراج، 2009)

يبدو من قول ابن السرّاج تنبّه إلى تباين لهجات العرب، وما يتبعها من اختلاف في التراكيب اللغوية؛ فثمة ظواهر لغوية تكون في لهجة دون غيرها؛ وقد أجاز مجيء المبتدأ النكرة المسبوق بنفي اتكاءً على لهجة تميم، وهي من اللهجات المحتج بها في التقعيد النحوي، كما أشار إلى أهمية مراعاة تحقق الفائدة من الخطاب اللغوي.

ويقول: " وحسُن عندهم: أ قائمٌ أبوك، وأخارجٌ أخوك، إذا اعتمد (قائم) على شيء قبله، فأما إذا قلت (قائم زيد) فأردت أن ترفع زيدًا بقائم وليس قبله شيء ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه". (ابن السراج، 2009).

ويبدو في هذا الجواز عدم اتباع ابن السراج لرأي جمهور النحاة، وهذا الحكم يوافق رأي "الأخفش والكوفيين في إجازتهم وقوع الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام "(الأزهري، د.ت).

وقد ذكر أن المبتدأ أو الخبر من جهة معرفتهما أو نكرتهما أربعة، بقوله: "الأول: أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة، وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام، والثاني: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة، والثالث: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة، وقد بيّن أن الجائز من ذلك ما كانت فيه فائدة، والرابع: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة". (ابن السراج، 2009)

ويظهر من ذكره النوع الثالث والرابع اعتراف صريح بمجيء المبتدأ نكرة، مع تأكيده تعريف الاسم في موقع المبتدأ، وبدت عند ابن السّراج رؤى واعية فيما أورد، مع اتباعه آراء جمهور النحاة في بعضها.

وبدت مسوغات الابتداء بالنكرة عند الزمخشري" في مسوغين عاميين: نكرة موصوفة أو نكرة غير موصوفة ، وأوضحها ابن يعيش في شرحه بقوله: وقد ابتدؤوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة، وتلك المواضع: النكرة الموصوفة، والنكرة إذا اعتمدت على استفهام، أو نفي، وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفًا أو شبه جملة (من حرف جر واسم مجرور) ويقدم عليها". (ابن يعيش، د.ت).

ويبدو في شرحه أنه أضاف مسوغ تقدم الخبر إذا كان شبه جملة ظرفية أو جارًا ومجرورًا على المبتدأ النكرة، وهو ما لم يذكره ابن السّراج في المسوغات التي بيّنها.

وأشار ابن هشام إلى تفاوت هذه المسوغات عند النحاة بقوله: " ولا يكون نكرة إلا في مواضع خاصّة تتبعها بعض المتأخرين، وأنهاها إلى نيف وثلاثين، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم، ويتفق ابن هشام مع الرأي الأخير؛ إذ يقول: " ولا يبتدأ بنكرة إلا إذا عمت، أو خصت". وذكر من أمثلة الخصوص أنْ تكون: موصوفة إما بصفة مذكورة أو مقدرة، و مصغّرة، ومضافة، وعاملة، ومن أمثلة العموم: أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم، نحو: كل، ومن الشرطية، أو يقع في سياق نفي". (ابن هشام، 2001)

في حين أرجع شارح ألفية ابن معط مسوغات الابتداء بالنكرة إلى الخصوص؛ فقال: "وأنّ النكرة إنّما يبتدأ بها إذا تخصصت بوجه تقرب به من المعرفة، والأمور التي تقرب بها منها في اثني عشر موضعًا: النكرة الموصوفة، والمضافة إلى نكرة، وأن يكون خبرها جارا ومجرورا، و أن يكون ظرفا، وأن يكون فيها معنى التعجب، وأن تكون متضمنة معنى الدعاء، ومتضمنة معنى الشرط، ومتضمنة معنى الاستفهام، وأن تدخل في عموم السؤال، وأن تفيد معنى العموم، وأن تعتمد على حرف له صدر الكلام كالنفي والاستفهام". (ابن القواس، 1985) وعلق الشارح على هذه المواضع، بقوله: " وقد فاته النكرة المصغرة، وأفعل التفضيل، وأن يكون في معنى الفاعل، ويمكن أن يدخل فيما ذكره بضرب من التأويل". (ابن القواس، 1985)

يلاحظ تباين هذه المسوّغات بين النحاة فبدت مسوغات عامة كما جاءت عند الزمخشري، وابن هشام مع اختلافها، ومنهم من جعل لها فروعًا، ويظهر ثمة تداخل في تصنيفها؛ فقد أدرج ابن هشام مسوغ النكرة الموصوفة تحت مسوغ الخاص عنده، وهي عند الزمخشري مسوغ عام، في حين عدّ ابن معط مسوّغ العموم مسوغًا فرعيًا أدرجه تحت مسوغ الخصوص بوصفه المسوغ الرئيس وفق تصنيفه، ومنهم من فرّع المسوغات الفرعية إلى مسوغات أخرى، فضلًا عن تباين تعدادها عند كل منهم.

وفي ذلك قال ابن هشام: " لم يعوّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فيتبعوها، فمن مُقل مُخلّ، ومن مُكثر مورد ما لا يصلح أو معدّد لأمور متداخلة". (ابن هشام، 1972)

ومع هذا فمن " البدهي القول بأنّهم لم يوجدوا هذه المسوغات من تلقاء أنفسهم ويقحموها في التركيب الخارج عن أصله؛ بل كانت حصيلة ما وقع بين أيديهم: أنموذج التركيب الأساس، وأنموذج الخارج عن أصله حسب المعايير التي سنوها لوضع أصولهم" (العتيبي، 2021). وبدت هذه المسوغات تقنية نحوية اتّبعها النحاة لتعليل مجيء المبتدا النكرة؛ في محاولة لاحتواء هذا التباين ولا سيّما مجيئه وقبوله عند العرب المحتج بكلامهم؛ فتفضي إلى سلامة التقنين النحوي واستقامته وفق تصنيفهم.

ويظهر اتفاق النحاة في منطلق هذه المسوّغات ومسعاها وهو تحقيق الفائدة من الكلام، وهي في الفكر النحوي تُعنى بجانب المعنى بوصفه نتاج العملية التداولية اللغوية، وبدت الضابط لتراكيب النظام النحوي وسياقاته.

هل تحقق الفائدة من الكلام يقتصر على مجيء المبتدأ معرفة؟

أرجع جمهور النحاة تعريف المبتدأ إلى علم المخاطب؛ إذْ يرون أنّ تحقق الفائدة من الخطاب تكون بمعرفته عمّا يخبر عنه.

وفي هذا يقول ابن السّراج : "فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر؛ لأنّك إذا ابتدأت فإنّما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده؛ فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به وإنّما ذكرته لتسند إليه الخبر". (ابن السراج، 2009)

في حين أجاز خلاف هذا في موضع آخر؛ إذْ قال: " وقد يجوز أنْ تقول: رجلٌ قائمٌ، إذا سألك سائل فقال: أرجل قائم أم امرأة ؟ فتجيبه فتقول: رجلٌ قائمٌ، وجملة هذا أنّه إنّما ينظر إلى ما فيه فائدة فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلا فلا" (ابن السراج، 2009).

يظهر من حكمه بجواز مجيء المبتدأ نكرة؛ تنبهه لأركان العملية الخطابية، بافتراض السياق الوارد فيه، وماهية الخطاب الاستفهامي بين السائل (المتكلم) والمسؤول (المخاطب، السامع)، وقد راعى في حكمه قصد المتكلم وإفادة المخاطب.

" فاللغة ظاهرة اجتماعية دعت إلى اعتبار السياق اللغوي عنصرًا من عناصر الدلالة لا يكشف إلا عن جزء من المعنى الدلالي، وينقصه أن يستعين بسياق الحال في إطار الثقافة الاجتماعيّة". (حسان، 1994)

ويتضح أن سياق الحال أو المقام الذي يرافق العملية الكلامية يؤدي دورًا فاعلًا في تحديد المعنى الذي يقصده المتكلم، ويفهمه المخاطب؛ يفضي إلى تحقق الفائدة من الخطاب، ويلاحظ تأرجح الحكم النحوي عند ابن السراج بين ما اتفق عليه النحاة في تقعيدهم النحوي، والواقع اللغوي الاستعمالي في كلام العرب.

وقريب من هذا قول ابن يعيش: "اعلم أنّ أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأنّ الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه؛ ألا ترى أنّك لو قلت: (رجل قائم ،أو رجل عالم)، لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائمًا وعالمًا في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب، وليس هذا الخبر الذي تنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم". (ابن يعيش، د.ت).

يظهر أن حكم ابن يعيش جاء بناء على اجتزاء المثال من سياق الحال أو المقام الذي ورد فيه؛ وهذا غير دقيق؛ "فسياق الحال هو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء الكلام". (حسان، 1994)، ولا بد من الوقوف عليه لتكتمل عملية التواصل؛ إذ إن اللغة أداة تواصل في طبيعتها.

ذلك أن العملية الخطابية لا تحدث إلا ضمن سياقات اجتماعية؛ فيجب الإحاطة بها، وتبيّن الفائدة في ضوئها؛ "فسياق المقام أكبر القرائن في الدلالة بما يضم من قرائن حالية غير لغوية إلى ما في السياق من قرائن لغوية، وبهذا يتم الوصول إلى المعنى الدلالي" (حسان، 1994). وقد أجاز ابن السراج مجيء المبتدأ نكرة في (رجل قائم) عندما وضعه في سياق استفهامي مراعيًا المقام الذي يمكن أن يقال فيه.

ويؤكد ابن يعيش: "أن المعرفة تتعلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم؛ إذ قد يذكر المتكلم ما هو معروف له، ولا يعرفه المخاطب فيكون منكورًا، كقول القائل لمن يخاطبه: في داري رجل، ولي بستان، وهو يعرف الرجل والبستان". (ابن يعيش، د.ت)

يلاحظ ثمة تناقض بين أقوال ابن يعيش؛ تبدو في الأمثلة التي أوردها وجاء المبتدأ فيها نكرة:(عندي رجل) (في داري رجل)، (لي بستان)، ألا تتضمن الجمل إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلة المتكلم في علم هذا الخبر ؟!

كما أنّ هذه الجمل قد تكون أجوبة من المتكلم عن أسئلة من المخاطب؛ كأن يسأل المخاطب: من عندك في الدار؟ فيجيب المتكلم: في داري رجل.

ويبدو في هذا السياق تحقق أركان العملية التواصلية من مرسل ومستقبل ورسالة، فتحققت الفائدة من الخطاب مع الإخبار عن نكرة، وعلم المخاطب معلومة كان يجهلها، وهي وجود رجل في دار المتكلم.! فقد يكون في دار المتكلم امرأة، أو شاب، أو طفل، أو لا يكون أحد في الدار، وقد انتهى ابن يعيش إلى قوله: " وإنّما يُراعى في هذا الباب الفائدة". (ابن يعيش، د.ت)

ويظهر للبحث خلاف ما رأى؛ إذ إنّ " الحكم بالمعرفة لجهة واحدة يجانب الصواب؛ فالخطاب اللغوي عبارة عن حدث كلامي يتأتّى من عملية تفاعلية بين مرسل ومرسل إليه؛ لتفضي بمعرفة كلهما بماهيّة الخطاب، فيتم التواصل والتفاهم المرجوّ من لغة الخطاب". (عودة، 2018)

وإنّ المسألة تتعلق بالمتكلم دون المخاطب؛ ومجيء المبتدأ وفق صيغة التعريف أو التنكير ليس له دلالة مؤثرة في فهم الخطاب؛ وإنما تعد "أشكال الموقع الإعرابي الواحد اختيارات ذوقية، يمارس فيها المتكلم حريته في الاختيار على وفق ذوقه الخاص من غير حاجة إلى كبت حريته باستعراض معرفيّ في التدليل على فرق ما، قد يكون مصطنعًا، كما قد يكون خاصًا بهذه الآية، أو ذلك البيت، أو تلك المقولة". (الملخ، 2015)

وجاء في شرح ألفية ابن معط: "المبتدأ على ضربين معرفة ونكرة، فالمعرفة هو الأصل؛ لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، ولأن الفائدة لا تحصل إلا إذا أسند مجهول إلى معلوم؛ لامتناع اسناد مجهول إلى مجهول. ولأن المراد من الكلام إفادة السامع ما في نفس المتكلم. فلو كان المحكوم عليه مجهولا، صار الحكم بالنسبة إلى المخاطب مجهولا، وامتنع الحكم". (ابن القواس، 1985)

ويظهر اعتراف الشارح بوجود المبتدأ النكرة في الجملة العربية؛ إذ عدّه ضربًا؛ بيد أنه لم يوفق في تعليله أن المعرفة هي الأصل؛ فقد ورد من كلام العرب، وفي القرآن الكريم نماذج عديدة أسند فيها معلوم إلى مجهول، وقد تقدّم عند ابن السراج صواب إسناد مجهول (نكرة) إلى مجهول (نكرة)، وإسناد معلوم (معرفة) إلى مجهول (نكرة)، وإسناد معلوم (معرفة) إلى معلوم (معرفة).

كما أن الحكم على المفردة اللغوية بالتنكير أو التعريف لا يكون إلا في الاستعمال اللغوي وفي ضوء السياق الواردة فيه؛ "وذلك أن معظم الوحدات الدلاليّة تقع في مجاورة وحدات أخرى وإن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها". (

بوهادي، 2013)

ومنه ما ذكر ابن السرّاج "وأصل الكلام موضوع للفائدة، وإن اتسعت المذاهب فيه ولكن لو قال قائل: النار حارة، والثلج بارد؛ لكان هذا كلامًا لا فائدة فيه، وإن كان الخبر فيها نكرة". (ابن السراج، 2009) فقد حكم على هذه الجمل أنها لا فائدة منها مع إسناد مجهول (نكرة) إلى معلوم (معرفة)! وفي السياق نفسه يظهر للبحث أن هذه الجمل لا فائدة فيها مع مجيء المبتدأ معرفة .فقد حكم ابن السراج على هذه الأمثلة أن لا فائدة منها مع مجيء الخبر نكرة، في دلالة على عدم ربط فائدة الكلام بمجيء الخبر نكرة، وظاهر الأمر ذاته؛ في عدم إفادة الكلام مع الإسناد إلى معرفة كما قرر جمهور النحاة في دلالة تؤكد عدم تقييد المبتدأ بالمعرفة، وأن تحقق الفائدة من الكلام لا يقتصر على مجيء المبتدأ معرفة، أو الخبر نكرة.

والمعنى نفسه في اللباب: "شرط في المبتدأ أن يكون معرفة أو قريبًا منها ليفيد الإخبار عنه؛ إذ الخبر عما لا يعرف غير مفيد، وقد جاءت نكرات أفاد الإخبار عنها، وإنّما كان المبتدأ معرفة في الأمر العام؛ لأن الفائدة لا تحصل إلا بالإخبار عما يعرف" (العكبري، 2001) يلاحظ إقرار العكبري بإفادة الإخبار عن النكرات، مع تمسكه بشرط تعريف المبتدأ لحصول الفائدة بالإخبار عن المعرفة!

وبعد الوقوف على هذه الآراء التي قدّمها النحاة؛ يتراءى للبحث أن تحقق الفائدة من الكلام في نسق الجملة الاسمية لا يقتصر على مجيء المبتدأ معرفة، ويظهر الصواب فيما ذكر الفاكهي في حدوده: إذ يقول: "المفيد في الكلام : ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه؛ بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر، وأضاف أن هذا الحد مبني على عدم اشتراط إفادة المخاطب شيئًا يجهله؛ وعليه: فنحو: (السماء فوقنا) كلام مفيد لصدق الحد عليه. وجرى عليه جمع؛ وقال أبو حيّان: وإلا لكان الشيء الواحد كلامًا وغير كلام إذا خوطب به من يجهله واستفاد مضمونه، ثم خوطب به ثانيًا". (الفاكهي، 1996)

وفي ضوء هذا الحد تكون الأمثلة التي أوردها النحاة لبيان عدم حصول الفائدة منها؛ تمثل نماذج للكلام المفيد، وهذه من الأمثلة ذكرها النحاة في الدلالة على أن الإخبار عن النكرة لا فائدة فيه. والأمثلة:(النار حارة، والثلج بارد) كان الإخبار عن معرفة ومع ذلك حكم ابن السراج عليها بأن لا فائدة منها مع مجيء الخبر نكرة والمبتدأ معرفة وفق القاعدة النحوية، بينما هذه الأمثلة مجتمعة يصدق عليها حد المفيد من الكلام عند الفاكهي، بغض النظر عن صيغة المبتدأ والخبر) نحو: (رجل قائم)، و(رجل عالم)، و(النارة حارّة)، و(الثلج بارد)، و(عندي رجل)؛ فهي جمل تدل على معنى يحسن السكوت عليه، ويكتفي المخاطب بها، وجاء المبتدأ فيها بأشكال متباينة: نكرة، ومعرفة، ونكرة مسبوقة بشبه جملة ظرفية.

"ولا بدّ من الإشارة إلى أن هذا العدول لا يؤدي إلى فساد المعنى أو خلل في التركيب بين أجزاء الجملة أو المعنى النحوي، فقد يكون هذا لتحقيق أغراض يتطلبها المقام ولا يتأتى المعنى بدونها، أو قد يكون لضرورة يقتضيها السياق". (العنزي، الشلاحي، 2014)

ويتراءى للبحث قصور مشروعيّة أنْ يكون الأصل في المبتدأ أنْ يأتي على صيغة المعرفة، وأنْ يكون شرط التعريف ضمن ماهية الحدّ، أو تعالقه مع الوظيفة التعبيرية أوالمعنى النحوي الذي يؤديه المبتدأ في الجملة الاسمية، وفق النحو الآتي:

المبتدأ:

ذكر جمهور النحاة تعريف المبتدأ في مؤلفاتهم النحوية، ومنها نحو ما جاء في كتاب سيبويه قوله: "كل اسم ابتدئ ليُبنى عليه كلام" (سيبويه، 1966)

في حين عرّفه ابن السراج في أصوله: "ما جردته من عوامل الأسماء، ومن الأفعال، والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثان، مبتدأ به دون الفعل، يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه". (ابن السراج، 2009)

وجاء في شرح ابن يعيش: "كل اسم ابتدأته، وجردته من العوامل اللفظية؛ للإخبار عنه". (ابن يعيش، د.ت)

بينما جاء في شرح ألفية ابن معط: "إنّما سمي الجزء الأول من الجملة الاسمية مبتدأ؛ لأنه من ابتدأت بالشيء إذا جعلته أولا لفظًا أو معنى، وذكر في موضع آخر: هو الاسم المجرّد من العوامل اللفظية المفتقر إلى جزء ثان يتم به كلامًا" (ابن القواس، 1985). ويظهر من كلام الشارح تنبه لأثر المعنى في توجيه دلالة المبتدأ دون اعتماد اللفظ فقط، وأن تمام المعنى يكون باجتماعه مع الخبر دون تحديد الصيغة التي يأتيان عليها.

وفي اللباب: "المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية لفظًا وتقديرًا، المسند إليه خبرًا، أو ما يسد مسده". (العكبري، 2001)

وذكر خالد الأزهري في شرحه: "المبتدأ اسم صريح أو بمنزلته مجرد من العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفي به عن الخبر أو بمنزلة الوصف". (الأزهري، د.ت)

وعرفّه ابن هشام بقوله:"هو المجرد عن العوامل اللفظية مخبرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لمكتفي به". (ابن هشام، 2001)

ويظهر من هذه الحدود النحوية عدم اشتراط أن يكون الأصل في المبتدأ المعرفة؛ إذ لم يذكره النحاة في حدودهم؛ فالصيغة لا تؤثر في دلالة المبتدأ إذا ما اجتمع بالخبر في التركيب الإسنادي.

فالمبتدأ ركن رئيس في نسق تركيب الجملة الاسمية، والخبر" هو الجزء الذي تحصل به الفائدة مع المبتدأ ويصير به كلامًا تامًا" (ابن السراج، 2009)، "فالمركب الإسنادي (الجملة الاسمية) ما تألف من مسند ومسند إليه، نحو: (الحلمُ زينٌ). فـ(الحلم) مسند إليه؛ لأنك أسندت عليه (الزين) وحكمت عليه به، و(الزين) مسند؛ لأنّك أسندته إلى الحلم، وحكمت عليه به" (العكبري، 2001)، وبينهما علاقة إسناد، فإذا جرى بينهما بنسبة معنى الخبر إلى المبتدأ تحققت الفائدة من الجملة وأفضت إلى معنى يحسن السكوت عليه.

و"الإسناد: هو الحكم بشيء، كالحكم على زهير بالاجتهاد في قولك: "زهير مجتهد"، والمحكوم به يسمى: (مسندًا)، والمحكوم عليه يسمى: (مسندًا إليه)، فالمسند ما حكمت به على شيء، والمسند إليه: ما حكمت عليه بشيء، ويسمى كل من المسند والمسند إليه عمدة؛ لأنّه ركن الكلام، فلا يستغنى عنه بحال من الأحوال، ولا تتم الجملة دونه، والمسند إليه لا يكون إلا اسمًا" (العكبري، 2001).

"والابتداء عبارة عن وصفين هما التجرّد والإسناد، وهو جعل الاسم أول الكلام معنى مسندًا إليه الخبر، مما يدل على أنّه معنى مركب من وصفين، ومنهم من جعله علّة ذات أوصاف ثلاثة: التجرّد من العوامل اللفظية لفظًا أو تقديرًا، والتعرض لدخولها، والإسناد" (ابن القواس، 1985)، فإذا توافرت هذه الشروط في الاسم في موقع المسند إليه من الجملة الاسمية؛ فهو المبتدأ ولا سيّما تحقق الإسناد.

وترتبط أغلب الأبواب النحوية بوظائف تعبيرية تفيد في الميز بين الأبواب المتشابهة في الحكم الإعرابي، ومنها: المبتدأ، والخبر، يقول النحاة: "المبتدأ معتمد البيان، والخبر هو معتمد الفائدة؛ أي يعتمد في بيان النسبة على المبتدأ، وفي بيان الفائدة على الخبر". (العكبري، 2001).

"والمبتدأ مركز اسمي ينسب إليه معنى وهذه وظيفة الخبر" (الملخ، 2015)، "والأصل في الخبر إفادة المخاطب" (عبابنة، 2023)، والمقصود من المبتدأ بيان المنسوب إليه، وهو الوظيفة التعبيرية التي يؤديها، فإذا عبر عنها؛ صحّ أنه المبتدأ بغض النظر عن الصيغة التي جاء عليها.

وإن "الإصرار على وجود فروق ذات دلالة مؤثرة في الفهم تأثيرًا حقيقيًا يحد من القدرة على فهم الباب النحوي؛ لأنه يربط جوازات التعبير بالقواعد بدل أن يربطها باختيارات المتكلم؛ إذ إن التعدد في الأشكال مظهر من مظاهر الحرية في الاختيار، يؤكد التنوع في ظل الوحدة بدلالة التحليل الإعرابي؛ فلا يجوز أن يضم إلى القواعد المعيارية آراء ذوقية قد لا يتفق عليها أهل الفصاحة والدراية، فاللغة العربية عند التأمل الدقيق عالم من الحريات غير المتعارضة يبرز في أجمل صورة في مبدأ الاختيار من الأشكال المتعددة لموقع إعرابي واحد". (الملخ، 2015)

ويظهر من (مبدأ الاختيار) في العربية مزيّة تنماز بها عن سواها من اللغات، فلا بدّ من وجود سمات خاصة تنفرد بها كل لغة من اللغات، "وتمثل الهوية الذاتية لكل لغة". (القضاة، الحوامدة، أبو دلو، 2023)

وقد أصاب الزمخشري في قوله: "المبتدأ على نوعين: معرفة وهي القياس" (ابن يعيش، د.ت)، ويرى البحث أن المبتدأ يأتي وفق صيغة التعريف وهي القياس، ويجوز أن يأتي نكرة دون اشتراط مسوغات لقبوله.

كما يظهر صحة المساواة بين التعريف والتنكير في موقع المبتدأ، وإنّ تَحقّق بيان المسند إليه، أو المنسوب إليه معنى الخبر، هو الحكم الذي يقف خلف صحة مجيئه وقبوله وفق أي صيغة كانت.

المبحث الثاني : دور المعنى في سياق الابتداء بالنكرة في آيات من القرآن الكريم:

وردت الجملة الاسمية في آيات كثيرة من القرآن الكريم على وفق النّسق التركيبي الذي أجمع عليه النحاة؛ بالإخبار عن المعرفة بالنّكرة، وقد عدوها الصورة الأصل، ومنها قوله تعالى:" قال هذا صراط علي مستقيم" (الحجر: 41)، وقوله تعالى: "الرّجال قوّامون على النساء". (النساء: من الآية 34)

كما جاءت آيات قرآنية على خلاف ما يقتضيه هذا الأصل في تركيبات ثلاثة: (المبتدأ معرفة، والخبر معرفة) نحو قوله تعالى: "الله الصمد"، (الإخلاص: 2)، و(المبتدأ نكرة، والخبر نكرة) نحو قوله تعالى:"لعبد مؤمن خير من مشرك"، (البقرة: من الآية 221)، و(المبتدأ نكرة، والخبر معرفة) نحو قوله تعالى:"هل من خالق غير الله" (فاطر: من الآية 3).

ويقف البحث عند نماذج من القرآن الكريم بوصفها عيّنة تمثل الابتداء بالنكرة؛ يتبيّن عبرها أثر المعنى في استقامة هذه التراكيب دون اشتراط مسوغات لقبولها، على وفق النحو الآتي:

قال تعالى: "وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون" (الأنبياء: 95)

قصد الحق سبحانه إلى تعميم المنع في إطلاق الدلالة في (حرامٌ) في سياق الآية -على ما قيل في إعرابها- بما يستلزمه المعنى بحتمية منع الرجوع وصولاً لمراد الشدّة في التحريم الذي يناسبه التعبير بالجملة الاسمية توثيقاً لثبات غاية المنع لمن قضوا بالهلاك من أهل القرية، واقتضى هذا التعميم الابتداء بالنكرة (حرام) وأجراه في تعبير الآية و" علة ذلك أن مطامح الفكر متعددة المصادر بتعدد الموارد" (الزملكاني، 1974)، وبتعميمها تتحقق الفائدة، وقد روى الرضي الأستراباذي عن ابن الدهان: "إذا حصلت الفائدة، فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم" (الأستراباذي، 1996).

والمعلوم عامة في سياق الآية قطعاً بالمنع الواجب تحقيقاً يوازي فيه المعرفة التي استقرت من المعلوم الذي يحتاج إلى الإخبار عنه بالمجهول (المخبر به) لتتحقق معه فائدة الكلام في نص الآية التي أفادتنا بتوكيد معنى عدم الرجوع ؛ فالرجوع حكم عام معلوم وتمت الفائدة بخبره (أنهم لا يرجعون)، ولا تتحقق هذه المناسبة بالتعريف الذي يضيّقها (الحرام)؛ و"قد يظن ظان أنّ المعرفة أجلى فهى من النكرة أولى، ويخفى عليه أنّ الإبهام فى مواطن خليق وأنّ سلوك الايضاح ليس بسلوك للطريق"(الزملكاني،1974). ونلحظ تلكم المناسبة اللفظية والمعنوية بين النكرة (حرام) وبين متعلقها (قرية) ليشتمل

معنى المنع في شدته وغايته ويصيب كل أجزاء القرية فهو عام ناسب العام . وقد ابتدأت الآية بـ(واو) الاستئناف لتعبر عن حكم إلهي أصدره تعالى بحق من يهلك، ومما جاء في معنى الآية" وممتنع على أهل قرية قدرنا عليهم إهلاكهم لكفرهم رجوعهم في الدنيا إلى الإيمان إلى أن تقوم القيامة". (الأندلسي، 2000)

ويظهر للبحث أن المعنى حرَّم على أهل قرية أهلكلها الله الرجوع إلى الحياة الدنيا؛ ويبدو ذلك المعنى في النسق التركيبي للجملة بحذف (أهل)، وذكر أهل القرية بضمير الغائب (هم) في إشارة توحي بحتمية غيابهم عن الدنيا بإهلاكهم. وقد جاء المبتدأ نكرة، في حين قال ابن هشام: مُبْتَدأ حذف خَبره أَي قبُول أَعْمَالهم وابتدئ بالنكرة لتقييدها بالمعمول". (ابن هشام، 1972)

بينما يظهر للبحث أن (حرامٌ) مسند إليه، أسند عليه (أنهم لا يرجعون) وتمثل الخبر بجملة اسمية مؤكدة لتوكيد هذا الحكم. والمحكوم عليه (حرام) المبتدأ؛ وقد أبان حكم (عدم الرجوع) وهو حرام؛ وقد تحققت الفائدة الاخبارية من اجتماع المبتدأ والخبر مع مجيء المبتدأ نكرة دون مسوغ؛ "فالإخبار عن النكرة إن فاد جاز دون مسوغ، إذ لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا حصول الفائدة سواء تخصص بشيء أولا". (السيوطي، 1984)

قال تعالى: "يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير" (البقرة: الآية 217).

فالمبتدأ نكرة، وهو: قتالٌ، والخبر نكرة: كبير، " وكان من العوائد السابقة أن الشهر الحرام لا يستباح فيه القتال، فبيّن حكم القتال في الشهر الحرام". (الأندلسي، 2000)

وقد تعددت المسوغات في مجيء المبتدأ النكرة، كما ورد عن النحاة قولهم: "(قل قتالٌ فيه كبير) هذه الجملة مبتدأ وخبر، وقتال: نكرة، وسوّغ الابتداء بها كونها وصفت بالجار والمجرور، ويجوز أن يكون (فيه) معمولًا لقتال، فلا يكون في موضع الصفة، وتقييد النكرة بالمعمول مسوغ أيضًا لجواز الابتداء بالنكرة، والمراد: تعظيم أي قتال كان في الشهر الحرام". (الأندلسي، 2000)

ويظهر أن هذه الجملة جاءت في سياق استفهامي؛ فمثلت جوابًا أوحي به إلى النبي .صلى الله عليه وسلم .ليرد به عن السائلين، "واتفق الجمهور على أن حكم هذه الآية حرمة القتال في الشهر الحرام، وقد أخبر بالخبر (كبير) عن القتال في الشهر الحرام بأنه إثم كبير". (الأندلسي، 2000)

ويرى البحث مع تباين هذه المسوغات عدم صوابها؛ إذْ إنّ المبتدأ النكرة (قتال) وهو المسند إليه، أسند إليه الخبر (كبير) وحكم عليه به، والمحكوم عليه بهذا الحكم هو (قتال) فأبان الله .تعالى .في هذه الآية حكم القتال في الشهر الحرام بأنه من الكبائر؛ وقد تحققت الفائدة الإخبارية من هذه الجملة باجتماع المبتدأ والخبر النكرتين بالعلم بهذا الحكم، وحسن السكوت عليها؛ دون أيّ مسوغات تجيز صوابه.

قال تعالى:"ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق" (آل عمران: من الآية 154)

نزلت هذه الآية في يوم أحد، فقد منّ الله ـ تعالى ـ على طائفة المؤمنين بالنعاس الذي شملهم في حال غمهم فكانت السكينة لهم حال أمانٍ وذلك خلاف القلق والجزع الذي أصاب أهل النفاق. (ابن كثير، 1981)

ومما قيل في المبتدأ النكرة (طائفة): "الواو في قوله (وطائفةٌ) واو حال، وطائفة مبتدأ، والجملة المتصلة بها خبره، وجاز الابتداء بالنكرة هنا مسوغان: واو الحال، وإن الموضع موضع تفصيل؛ إذ المعنى: يغشى طائفة منكم، وطائفة لم يناموا". (الأندلسي، 2000)

ويتفق البحث مع مجيء المبتدأ نكرة (طائفة) وما يليه الخبر؛ دون الاعتداد بهذه المسوغات، وقيل: "ويجوز أن يكون(قد أهمتهم) في موضع الصفة، و(يظنون) الخبر، ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا، والجملتان صفتان، والتقدير: ومنكم طائفة". (الأندلسي، 2000)

ويرى البحث أن (أهمتهم) خبر؛ "و تكون الجملة خبرًا للمبتدأ وهي نائبة عن الخبر المفرد، ويشترط في خبر المبتدأ أن يقدر فيه ضمير يعود إلى المبتدأ، حتى يصير خبرًا وتصير الجملة من تمام المبتدأ، وإلا كانت جملة مستقلة لذاتها" (ابن يعيش، د.ت)، والمعنى: الإخبار عن هذه الطائفة بأنها لا تهتم بأمر المسلمين، وفيه تمام الفائدة الإخبارية وقد جاء في (أهمتهم) الضمير (الهاء) العائد على تلك الطائفة، فقد أخبرت عن إحدى الطائفتين في يوم أحد.

ولا تكون صفة؛ فالخبر عمدة وتمت به فائدة الخبر، والصفة فضلة يجوز الاستغناء عنها، ولا داع لتقدير الخبر (منكم) فقد تم المعنى بالجملة الفعلية، فضلا عن أن (منكم) لا تتفق مع المعنى؛ فهؤلاء المنافقون لا يكونون من طائفة المسلمين، خلاف الطائفة الأولى؛ فقد أراد الله .تعالى .كشف نواياهم في ذلك اليوم.

وقد صح الإخبار بالمبتدأ النكرة (طائفة) المسند إليه، وأسند إليه معنى الخبر وحكم عليه به، فبيّن أنها طائفة المنافقين، فـ(طائفة) المحكوم عليه، وقد أفاد لفظ المبتدأ معنى التعيين، وهي العلامة الدلالية التي أسندها النحاة للمعارف!

قال تعالى: "أو كظلمات في بحر لجيّ يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض". (النور: من الآية 40)

المقصود في هذه الآية الكفار الذين يقلدون أئمتهم في الكفر دون دراية أم معرفة أو إدراك، وشأنهم ضلالة الجهل والضياع (ابن كثير، 1981). و"قرأ الجمهور (ظلمات) بالرفع على تقدير خبر لمبتدأ محذوف؛ أي هذه أوتلك ظلمات، وأجاز الحوفيّ أن تكون مبتدأ (وبعضها فوق بعض)، مبتدأ وخبر في موضع خبر ظلمات في حين ذهب أبوحيّان إلى عدم جواز ذلك؛ لعدم وجود المسوغ فيه للابتداء بالنكرة، إلا إن قدرت صفة محذوفة؛ أي ظلمات كثيرة

أو عظيمة بعضها فوق بعض". (الأندلسي، 2000)

ويظهر للبحث صواب رأي الحوفيّ؛ إذ احتكم إلى المعنى بقوله:" لا يجوز أن يكون (بعضها فوق بعض) بدلا من (ظلمات) من جهة المعنى لأن المراد الإخبار بأنها ظلمات، وأن بعض تلك الظلمات فوق بعض؛ أي هي ظلمات متراكمة. وليس الإخبار بأن بعض ظلمات فوق بعض من غير الإخبار بأن تلك الظلمات السابقة ظلمات متراكمة". (الأندلسي، 2000)

فكان التشبيه في سياق الآية لتجلية معنى شدة الظلمة من تراكم الظلمات فوق بعض، وهذا حال الذي لا يهتدي إلى نور الإيمان (الأندلسي، 2000). والجملة تامة يحسن السكوت عليها؛ ولا حاجة لتقدير مبتدأ أو صفة، فالإيجاز سمة القرآن الأولى، كما أن الخبر الجملة الاسمية يحمل معنى الصفة المقدرة؛ بل يفضي إلى معنى أعمق بالدلالة أوحى به النسق التركيبي المكون من اسم وشبه جملة ظرفية، وأسند هذا المعنى إلى المبتدأ النكرة (ظلمات) وحكم عليه به، وقد تم معنى المبتدأ بالخبر العمدة، فلا حاجة للصفة الفضلة.

قال تعالى: "وجوه يومئذ ناعمة" (الغاشية: 8)

جاءت هذه الآية في سياق إخبار الله ـ تعالى ـ عن حال عباده المؤمنين وهم يتنعمون بالجنان، ومما قيل في مجيء المبتدأ (وجوه) نكرة: "صح الابتداء بالنكرة؛ لوجود مسوغ ذلك وهو التفصيل، ناعمة لحسنها ونضارتها أو متنعمة". (الأندلسي، 2000)

ويتفق البحث مع هذا التوجيه بمجيء المبتدأ (وجوه) نكرة، و(ناعمة) الخبر؛ ولكن دون مسوغ التفصيل؛ إذ أسند النعيم والإشراق إلى وجوه المؤمنين يومئذٍ يوم القيامة، فحكم عليهم بالنعيم؛ لما يرون من جزاء ربهم لقاء إيمانهم في الدنيا، فيظهر أثر النعيم ويتجلى في وجوههم؛ فعبر المسند إليه (وجوه) عن مكان أثر النعمة التي تلحق بالمؤمنين، وهو المحكوم عليه، ولا داع لمسوغ التفصيل؛ فالجملة تامة المعنى، وتنوين العوض عن جملة في (يومئذٍ) يوحي بزمان تحقق الإخبار عن هذه الوجوه، وهو يوم القيامة؛ إذ توفّى كل نفس بما كسبت، ولا يوجد تفصيل أو إطناب في الآية؛ بل هي غاية في الإيجاز والوضوح.

قال تعالى: "وله من في السماوات والأرض كل له قانتون" (الروم: 26)

ومما جاء في معنى الآية " من في السماوات والأرض : عام في كونهم تحت ملكه وقهره. قانتون: قائمون بالشهادة على وحدانيته" (الأندلسي، 2000)، وبيّن ابن كثير أنهم: "خاضعون خاشعون طوعًا وكرهًا". (ابن كثير، 1981)

و"إذا حُمل القنوت على الإخلاص، كما قال ابن جبير، أو على الإقرار بالعبودية، أو قانتون من ملَك ومؤمن؛ لأن كل عام مخصوص". (الأندلسي، 2000)

ولا يتفق البحث مع القول الأخير؛ فليس كل عام مخصوص، ولا يقتصر القنوت على الملائكة والمؤمنين فجملة (كلٌ له قانتون) تبدو تذييلا للجملة السابقة (وله من في السماوات والأرض) تؤكد ما تحمل من معنى؛ فله تعالى جميع المخلوقات الموجودة على الأرض وفي السماء، واللام هنا تفيد معنى الملكية والاختصاص، " أي ملكه وعبيده" (ابن كثير، 1981)؛ إذ قال اللهُ تعالى: "ألا له الخلق والأمر" (الأعراف 54) وقال : "ولله ملك السماوات والأرض وإلى الله المصير" (النور: 42).

و(كل) من ألفاظ العموم؛ وهي من المسوغات التي سوغ بها النحاة لمجيء (كل) المبتدأ نكرة، و(كل) "لفظها مفرد، ومعناها جمع؛ فهي كجميع فيحمل على لفظها بالإفراد، وعلى معناها بالجمع، سواء كانت مضافة أو مقطوعة عن الإضافة" (عضيمة، 1972)، والتنوين في (كلٌ) تنوين عوض عن كلمة، ودلالة السياق تقتضي التقدير بـ (الخلق) والمعنى يستقيم بأن كل الخلق قانتون لله تعالى، جميع من في السماوات والأرض وقد حكم على المسند إليه (كلٌ) بالطاعة فجميع الخلق تحت حكمه وإرادته، ودلالة اللفظ على العموم اقتضت صوابه ومجيئه في موقع المبتدأ (المحكوم عليه) في سياق الآية القرآنية.

قال تعالى: "وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم" (الأنعام :54)

(فقل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة) تمثل الآية خطاب وتوجيه من الله ـ تعالى ـ إلى نبيّه بما يجيب إذا سأله المؤمنون التائبون إلى ربهم، بأسلوب الأمر الذي يخرج إلى معنى البشرى والطمأنينة؛ "ترغيبًا بالتوبة، (فأنه غفور رحيم) ومن محاسن (إن) نجد لضمير الشأن معها رونقًا وطلاوة يكسوان اللفظ، ودقة وقوة يزيدان في المعنى". (عباس، 2023)

وجملة (سلامٌ عليكم) جاء فيها المبتدأ نكرة، والخبر شبه جملة، وهذه من الحالات الواجب تقديم الخبر على المبتدأ النكرة؛ بيد أنّه لم يقدم، وسوغ النحاة لذلك كما جاء في قول ابن عطية: "لفظه لفظ الخبر وهو في معنى الدعاء وهذا من المواضع التي جاز بها الابتداء بالنكرة إذ تخصصت، ويعقب أبوحيان على هذا فيقول: " والتخصيص الذي يعنيه النحاة في النكرة التي يبتدأ بها هو أن يتخصص بالوصف أو العمل أو الإضافة، وسلام ليس فيه شيء من هذه التخصيصات، وقد رام بعض النحويين أن يجعل جواز الابتداء بالنكرة راجعًا إلى التخصيص والتعميم، والذي يظهر من كلام ابن عطية أنه يعني بقوله إذ قد تخصصت أي استعملت، في الدعاء فلم تبق النكرة على مطلق مدلولها الوصفيّ إذ قد استعملت يراد بها أحد ما تحتمله النكرة".

(الأندلسي، 2000)

ويظهر للبحث أن المبتدأ النكرة (سلامٌ) قد أدى وظيفته التعبيرية؛ إذ أبان عن الحكم اللاحق بالمؤمنين الذين تابوا من بعد أن أذنبوا وهو (سلام) بمعنى عليهم الأمان فلا يخافوا ولا يجزعوا من العقاب على ما اقترفوه من ذنوب، إذ انتهت الآية بجملة اسمية مؤكدة تبشرهم بمغفرة الله لذنوبهم ورحمته بهم، فقد حكم على التائبين بالسلام والصفح والمغفرة، وهذا ما عبره عنه (المحكوم عليه) المبتدأ، كما يرى البحث أن هذا المعنى يتحقق بـ (سلام) لفظ النكرة، أو (السلام) فالأولى تفيد معنى العموم والشمول، والمعرفة بـ(أل) الجنسية تفيد المعنى نفسه، وتمثل الجملة الاسمية (سلامٌ عليكم) جملة مقول القول، على لسان النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو الحكم الصادر بحق التائبين من المؤمنين أوحي به إليه من ربه، وهو حكم إلهي بيّن تام المعنى، ويبدو أن معنى الدعاء الذي قال به النحاة غير دقيق؛ فالمعنى هنا يدل على الحكم، أو الجزاء.

"قال تعالى: "ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم" (البقرة: 7)

أراد الحق سبحانه أن يكشف عن نوعية التغطية على أبصارهم وهي "غير ما يتعارفه الناس، وهو غطاء التعامي عن آيات الله" (الزمخشري، 1987). فحققت النكرة (غشاوة) الفائدة في الحكم المنسوب إليها بتعلقه على أبصارهم ، وبالجملة الاسمية (على أبصارهم غشاوة) دوام وثبات للتعمية في الماضي والحاضر و"إنما هذا شأنهم وخلقتهم فلا أمل في إبصارهم في يوم من الأيام". (السامرائي، 2002)

ومعنى هذه الآية يتصل بما قبلها، إذ قال تعالى: "إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون" (البقرة :6) فالحديث عن " الكفار المختوم لهم بالوفاة على الكفر، وجملة (على أبصارهم غشاوة) جملة اسمية تدل على الثبوت، وتقديم المجرور الذي هو (على أبصارهم) مصحح لجواز الابتداء بالنكرة، مع أن فيه مطابقة بالجملة قبله لأنه تقدم فيها الجزء المحكوم به، والجملة الاسمية والفعلية السابقة لها تؤول دلالتهما إلى معنى واحد وهو منعهم من الإيمان". (الأندلسي، 2000)

وقد شبه أبصارهم لامتناعها عن تلمُّح نور الهداية بالوعاء المختوم عليه المسدود منافذه المغشي بغشاء يمنع أن يوصل إليه ما يصلحه، فكانت مع صحتها وقوة إدراكها ممنوعة عن قبول الخير وسماعه وتلمح نوره" (الأندلسي، 2000)؛ فهم لا يعقلون جزاءً لهم على تماديهم في الكفر والإعراض عن الحق.

وسياق المعنى دالٌ على مراد التنكير لذلك نجدُ "العلماء يختلفون تبعًا لاختلافهم في فهم المعنى، فذهب الزمخشري إلى أن التنكير يفيد النوعية، أي: وعلى أبصارهم نوع خاص من الغشاوات، لكن السكاكي قال: إن المراد من هذا التنكير التعظيم، وكأنه قال: غشاوة عظيمة تليق بحالهم، ورأى عباس أن الزمخشري أرهف حسًا وأكثر غوصًا". (عباس، 2023)

ويتفق البحث مع هذا المعنى؛ بيد أنّه يرى أن تقديم المجرور وهو المسند ليس مسوغًا لجواز الابتداء بالنكرة، وإنما جاءت الجملة الاسمية في تركيب أسلوب القصر بطريق تقديم ما حقه التأخير وهو الخبر، لتوكيد المعنى في دلالة على قصر غشاوة (مقصور) على أبصارهم (المقصور عليه)؛ بتخصيص أبصارهم مكانًا للغشاوة فقد أبان المبتدأ النكرة (المحكوم عليه) ماهية المانع من هداهم وهو غشاوة؛ غطاء أعمى بصائرهم عن الإيمان، وأسلوب القصر يفيد الإيجاز في الدلالة على المعنى وتوكيده،، كأنه قال: "غشاوة عظيمة تليق بحالهم".

قال تعالى: "لهم ما يشاؤون فيها ولدينا مزيد" (ق: 35)

تَخصص الخبر (لدينا) بالمحكوم عليه (مزيد) دون تجاوز إلى آخر غيره، فكل نعيم من الخيرات حاصل في الآخرة نسبته الخالصة لله تعالى، وقد شملت النكرة (مزيد) بدلالتها على عموم الزيادة في كل معاني النعيم، و"(مزيد) مبهم، فقيل: الحسنة بعشر أمثالها، وقيل: أزواج من حور الجنة، وقيل: تجلي الله تعالى لهم حتى يرونه". (الأندلسي، 2000)

فكانت الفائدة الإخبارية باجتماع المبتدأ النكرة والخبر (لدينا) الذي لا يلتبس بالصفة ومحمول على تخصيصه نسبةً بالمبتدأ وتحقيقاً لنعيم لم يخطر ببالهم كرامة من الله تعالى، وقد يحمل المزيد مفاجأتهم بالخيرات من باب الإنعام عليهم، و"فيها دلالة على أَنَّ المفاجأة بالإنعام ضرب من التَّلطف والإكرام". (ابن عاشور، 1997)

و(لدينا مزيدٌ) جملة اسمية تقدم فيها الخبر وهو شبه جملة ظرفية وهو من المسوغات لجواز مجيء المبتدأ نكرة عند النحاة، ويتفق البحث مع أن معنى (مزيد) هنا مبهم، بمعنى مجهول غير معروف، وفي هذا يتحقق معنى النكرة وقد أدى المبتدأ النكرة (مزيد) وظيفته التعبيرية؛ فقد حكم على ما لدى الله -عز وجل- أنه غير معروف لا يعلمه أحد، فما أعده الله لعباده المؤمنين زيادة على ما يشاؤون مجهول، مهما تعددت الأقاويل في معرفته سوف يبقى مجهولًا، وتقديم شبه الجملة الظرفية على المبتدأ النكرة ليس مسوغًا لقبوله؛ إذ إن التقديم هنا بقصد قصر (لدينا) ما عند الله وحده على (مزيد) وهو المحكوم عليه في الآية؛ في دلالة على أن ما أعده الله ـ تعالى ـ لعباده المؤمنين في الجنة لا يخطر على بال بشر ولن تدركه العقول.

قال تعالى: "ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون" (يونس: 62)

جاء الإخبار في الآية بيانًا لحال أولياء الله وقد "نفى الخوف بالصورة الإسمية ونفى الحزن بالصورة الفعلية" (السامرائي، د.ت)، على قادمٍ مستقبلاً بإسناد حكم نفي الخوف إليهم، وقد عبّر بالمحكوم به (الجملة الاسمية) عن ثبات نفي الخوف في معرض الجملة الاسمية التي أسند فيها الإخبار المتعلق

بحكم الحدوث عليهم إلى المبتدأ النكرة المنفي (خوف) الذي يشتمل على كليّة الشعور بالخوف في الدنيا والآخرة بما يتبعه القلق والاضطراب، فلا خطر عليهم، ليعلن بـ(خوف) عن ثبات الأمن لهم وإثبات الخوف لغيرهم، و" إنهم لعلى منابر من نور، لا يخافون إذا خاف الناس، ولا يحزنون إذا حزن الناس" (الأندلسي، 2000). ولا يخفى متابعة الأمن لهم بنفي الحزن عنهم: (ولا هم يحزنون) فنفى الحزن المتجدد الذي يحضر صاحبه من فرط معايشة خوفٍ ما فالمعنى القلبي (لا يحزنون) يساوي (لا يخافون). ولا يقتصر على الإحساس بـ(خوف) أثر الخوف من جهة مقصودة بذاتها ولا يمتنع من غيرها، ويتضح اختصاص لفظة (خوف) بوظيفتها التعبيرية في سياق الآية وحققت الفائدة الثابتة في حكم الحدوث المنسوب إليها وبيّنت المراد منها مع خبرها فكانت عمدة الإسناد دون الحاجة إلى مسوغ مجيء النكرة بالنفي السابق الذي اشترطه العلماء وعدّه من المسوغات. ويناسب من باب آخر مقابلته لمعنى البشرى للمؤمنين في الآية التي تليها بقوله تعالى: (لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة) لتكتمل صورة رضوان الله عليهم في اجتماع انتفاء خوف وحصول البشرى وظاهره الطمأنينة والأمن، وباطنه نعمة الله على أوليائه المؤمنين.

وقد ابتدأت الآية بأداة التنبية (ألا) التي "تفيد تحقق ما بعدها، والآية تؤكد أن الذين اتخذوا الله وليًّا أو والاهم الله، سبحانه وتعالى، بعيدون عن أن ينالهم خوف أو حزن"، (عباس، 2023)

وجاء المبتدأ المسند إليه (خوف) المسبوق بنفي نكرة، وهي من المسوغات التي قال بها النحاة لجواز مجيء المبتدأ نكرة، ومعنى الآية نفي الخوف عن أولياء الله جزاء لهم، وتفضي دلالة (خوف) نفى الخوف المطلق أيًّا كان مصدره أو نوعه، فلم يُعرّف أو يوصف، وعبر عن هذا المعنى المبتدأ وهو نكرة؛ فقد حكم الله تعالى علي أوليائه بنفي الخوف (المحكوم عليه) عنهم والنفي بـ (لا) أسهم في الدلالة الكلية للمعنى المراد، ولا داع لاتخاذه مسوغًا لمجيء المبتدأ نكرة، ولاسيَّما تحقق الفائدة الإخبارية من اجتماع المسند والمسند إليه.

قال تعالى: "أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم. لئن لن تنته لأرجمنك واهجرني مليا" (مريم: 46)

تعبر الآية عن جواب أبي إبراهيم عندما دعاه عليه السلام إلى عبادة الله وترك ما يعبد من آلهة، يعني إن أعرضت عن عبادتها ولم تنتهِ عن شتمها، لأشتمنّك قصاصًا (ابن كثير، 1981)، والآية في سياق استفهام استنكاري؛ " أراغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيم استفهم استفهام إنكار، والرغبة عن الشيء تركه عمدًا وآلهته أصنامه، وأغلظ له في هذا الإنكار وناداه باسمه ولم يقابل (يا أبت) بـ(يابني). قال الزمخشري: وقدم الخبر على المبتدأ في قوله (أراغب أنت عن آلهتي) لأنه كان أهم عنده وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته، وإن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد". (الأندلسي، 2000)

وخالف أبو حيان رأي الزمخشري، وقال بصواب مجيء المبتدأ (راغب) نكرة، بمراعاة رتبة المبتدأ وتقدمه دون حاجة إلى تأخره، و " المختار في إعراب (أراغب أنت) أن يكون راغب مبتدأ لأنه قد اعتمد على أداة استفهام، وأنت فاعل سد مسد الخبر، ويترجح هذا الإعراب على ما أعربه الزمخشري بوجهين: أحدهما: أنه لا يكون فيه تقديم ولا تأخير؛ إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، والثاني: أن لا يكون فصل بين العامل (أراغب) وبين معموله (عن آلهتي) بما ليس بمعمول للعامل، لأن الخبر ليس هو عاملًا في المبتدأ، بخلاف كون (أنت) فاعلًا فإن معمول (أراغب) فلم يفصل بين (أراغب) و(عن آلهتي) بأجنبي، إنّما فصل بمعمول له". (الأندلسي، 2000)

ولا يتفق البحث مع رأي الزمخشري؛ فقد كان الأهم عند أبي إبراهيم الألهة لا إبراهيم، إذ أغلظ عليه بالقول وأنكر عليه رغبته عن آلهته، وقد أقسم إن لم ينته أن يعاقبه بالرجم والهجر في سياق تهديد وتقريع، وخاطبه بالضمير، ثم بأداة النداء الذي خرج للتحقير والزجر.

ويرى بصواب ما اختاره أبوحيان؛ مع عدم الأخذ بمسوغ اعتماد المبتدأ استفهام؛ فقد صدق من تعريف المبتدأ على النكرة (راغب) أنه وصف رافع لمكتفى به عن الخبر، وهو (أنت) إذ يكتفى به في حصول الفائدة، فقد عُلم مرجع الضمير وهو (إبراهيم) فحسن السكوت عليه.

وقد أجاز" الأخفش والكوفيون مجيء الصفة مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام، ومن الصفة اسم الفاعل (راغب)، كما لا يشترط الأخفش في عمل الوصف اعتماده على شيء، وللوصف ثلاثة أحوال إذا رفع مابعده، منها إذا طابق الوصف ما بعده في الإفراد والتذكير والتأنيث احتمل الابتدائية والخبرية على السواء"(الأزهري، د.ت) و(راغب) الوصف اسم الفاعل مفرد مذكر طابق المرفوع بعده (أنت) ضمير الرفع.

وقد حكم على إبراهيم (أنت) بالرغبة عن آلهته وهذا ما عبره عنه المبتدأ النكرة (راغب) المحكوم عليه، وأما الاستفهام فقد أضاف معنى آخرًا إلى التركيب الإسنادي وهوالاستفهام الإنكاري.

يظهر من تلك المسوغات التي وضعها النحاة لقبول المبتدأ نكرة أنها لا تشكل ضوابط حديّة؛ بل هي مسوغات قد تقبل وفق المعنى أو تنقض، فبدت القرينة المعنوية المرجع الأوسع في قبول مجيء المبتدأ النكرة مع سلامة العبارة بصحة معناها دون التقيد بقيد التعريف؛ ذلك أنه " إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللفظ أو المعنى كان في اللفظ أولى؛ لأن المعنى أعظم حرمة وإنما أتي باللفظ من أجله (السيوطي، 1984)؛ فظهرت سيادة المعنى واتخاذه ضابطًا ومسوغًا رئيسًا في مجيء المبتدأ النكرة.

الخاتمة

انتهت الدراسة إلى جملة من النتائج، منها:

1. تنعدم الضدية في موقع المبتدأ بين التنكير والتعريف عند دراسة صوابية الجملة على مستوى المعنى.
2. ثنائية النكرة والمعرفة تقنية تعليمية فاعلة في النحو الوظيفي؛ بيد أنها تمثل إشكالية في النحو العلمي.
3. عنصر المعنى يعتمد الإدراك، وهو متفاوت قابل للاختلاف ينطلق من المضمون ولا يتقيد بشكل أو موقع؛ بل يتشكل بأي صورة تفضي للدلالة عليه.
4. اتخذ جمهور النحاة من المسوغات وسيلة لاحتواء مجيء النكرة في موقع المبتدأ، وقد تباين عدد تلك المسوغات بينهم، كما بدا تعدد المسوغات في الموضع الواحد.
5. عدم مشروعية أن يكون الأصل في المبتدأ التعريف؛ إذ لا يتضمنه الحد النحوي، وليس له دور في تأدية وظيفته التعبيرية.
6. لا يعد التنوين علامة مطردة للتنكير؛ إذ لا يلحق كل نكرة ولا كل ما لا يلحقة معرفة، ويلحق الأعلام وهي معرفة، وكذلك (أل) التعريف علامة غير مطردة للتعريف، بل هما علامتان للاسمية.
7. تؤدي عناصر السياق غير اللغوية دورًا في توجيه مجيء النكرة في موقع المبتدأ، في ضوء المعطيات المصاحبة للحدث الكلامي.
8. تتساوى المعرفة والنكرة في موقع المبتدأ، إذا أمن اللبس بين الأبواب النحوية، وعبر عن وظيفته في التركيب الإسنادي للجملة الاسمية.
9. وظف النحاة ثنائية النكرة والمعرفة في تقييد المواقع النحوية، بيد أنهم أجازوا مجيء النكرة في موقع المبتدأ الذي خصص بالمعرفة؛ مراعاة لواقع اللغة الاستعمالي.
10. اللغة ظاهرة اجتماعية عرضة للتغير والتطور والنمو، فلا تثبت خلف قاعدة نحوية.
11. بدت قرينة المعنى المسوغ الرئيس، والضابط لمجيء النكرة في موقع المبتدأ في آيات من القرآن الكريم.

المصادر والمراجع

الأزهري، خ. (2006). *شرح التصريح على التوضيح*، (ط2). تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.

الأستراباذي، م. (1996). *شرح الرضي على الكافية*، (ط2). تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

الإشبيلي، ع. (1972). *شرح جمل الزجاجي*، تحقيق: صاحب أبو جناح، القاهرة: (د. ن).

الأندلسي، م. (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، (ط3). تحقيق: رجب عثمان، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأندلسي، م. (2000). *البحر المحيط في التفسير*، تحقيق: صدقي محمد العطار، زهير جعيد، عرفان العشا حسّونة، بيروت: دار الفكر.

حسان، ت. (1994). *اللغة العربية معناها ومبناها*، المغرب: دار الثقافة.

الجرجاني، ع. (د.ت). *معجم التعريفات*، (ط3). تحقيق: محمد صديق المنشاوي، القاهرة: دار الفضيلة.

الزمخشري، م. (1997). *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*. (ط1). لبنان: دار إحياء التراث العربي.

الزملكاني، ك. (1974). *البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن*، (ط1). بغداد: مطبعة العاني.

السامرائي، ف. (2002). *التعبير القرآني*، (ط2). عمّان: دار عمّار.

السامرائي، ف. (د.ت). *الموسوعة القرآنية، لمسات بيانية*: https://quranpedia.net/ar/book/1502/1/138، 783.

ابن السراج، م. (2009). *الأصول في النحو*، (ط1). تحقيق: محمد عثمان، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

سيبويه، ع. (1966). *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل.

السيوطي، ع. (1992). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق: عبد العال مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة.

السيوطي، ع. (1984). *الأشباه والنظائر في النحو*، (ط3). بيروت: دار الحديث.

الشلوبين، ع. (1994). *شرح المقدمة الجزولية الكبير*، (ط2). تحقيق: تركي سهو العتيبي، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن عاشور، م. (1997). *التحرير والتنوير*. (ط1). تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع.

عبابنه، أ. (2023). *علوم البلاغة وأثرها في دفع "موهم الاختلاف والتناقض" في كتاب الله*. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، 36(2)، 128.

عباس، ف.(2023). *البلاغة فنونها وأفنانها ـ* علم المعاني، الأردن: دار النفائس.

العتيبي، ف. (2021). فلسفة المسوغات النحوية في الميزان: مسوغات الابتداء بالنكرة أنموذجا. *مجلة آداب الكوفة*، 13(49)، 75-94

عضيمة، ع. (1972). *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*، القاهرة: دار الحديث.

العكبري، ع. (2001). *اللباب في علل البناء والإعراب*، تحقيق: غازي طليمات، وعبد الإله نبهان، دمشق: دار الفكر.
العنزي، ي. والشلاحي، ر. (2014). *العدول عن المطابقة في الجملة العربية (دراسة نحوية تحليلية)*. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 41(2)، 563-575.
عودة، ر. (2018). *ضوابط حلول الاسم المعرفة محل النكرة في النحو العربي*. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.
الفاكهي، ع. (1996). *شرح الحدود النحوية*، (ط1). تحقيق: محمد الطيب الإبراهيم، بيروت: دار النفائس.
ابن قتيبة، ع. (1993). *تلقين المتعلم في النحو*، (ط1). تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الأردن، الوكالة العربية للنشر والتوزيع.
القضاة، ن. والحوامدة، م. وأبو دلو، أ. (2023). درجة استخدام معلمات اللغة العربية في المرحلة الأساسية لإستراتيجيات تعليم المفردات. *المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية*، 35(1)، 1-10.
ابن القواس، ع. (1985). *شرح ألفية ابن معط*. تحقيق: علي موسى الشوملي، الرياض: مكتبة الخريجي.
ابن كثير، إ. (1981). *مختصر تفسير ابن كثير*، (ط7). تحقيق: محمد الصابوني، بيروت: دار القرآن الكريم.
ابن مالك، م. (1990). *شرح التسهيل*، (ط1). تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، دار هجر.
الملخ، ح. (2015). *التفكير العلمي في النحو العربي*، (ط1). الأردن: دار الشروق.
الملخ، ح. ونعجة، س. (2001). *المحظورات اللغوية*، (ط1). الأردن: عالم الكتب الحديث.
الملخ، ح. (2015). *تقنيات الإعراب في النحو العربي*، الأردن: عالم الكتب الحديث.
ابن منظور، ج. (1990). *لسان العرب*، (ط1). بيروت: دار صادر.
بوهادي، ع. (2013). أثر النحو في تماسك النص. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 40(1)، 54-64.
ابن هشام، ج. (2001). *شرح شروح الذهب في كلام العرب*، (ط1). تحقيق: أبو الفضل عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
ابن هشام، ج. (1972). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي، دمشق: (د.ن)
ابن يعيش، ي. (د.ت). *شرح المفصل*، مصر: المطبعة المنيرية.

References

Ababneh, A. (2023). The science of rhetoric and its effect in pushing the "illusion of difference and contradiction" in Allah's book. *Jordanian Journal of Applied Sciences, 36*(2), 128.

Abbas, F. (2023). *Rhetoric and its arts: Semantics*. House of Precious Things.

Al-Akbari, A. (2001). *Al-Labab in justifying construction and syntax* (G. Tuliemat & A. E. Nabhan, Eds.). Damascus: Dar Al-Fikir.

Al-Andalusi, M. (1998). *Sipping similarities from the Arabic tongue* (R. Othman, Ed., 3rd ed.). Cairo: Al Khanji Library.

Al-Andalusi, M. (2000). *The ocean sea in interpretation* (S. M. Al-Attar, Z. Ju'aid, & I. A. Hassunah, Eds.). Beirut: Dar Al-Fikir.

Al-Anzi, Y., & Al-Shalahi, R. (2014). Refrain from conformity in the Arabic sentence (analytical grammatical study). *Studies, Humanities and Social Sciences, 41*(2), 563–575.

Al-Astrabadi, M. (1996). *Explanation of the Radi on Al-Kafyiah* (Y. H. Omar, Ed., 2nd ed.). Benghazi: Publications of the University of Karyuns.

Al-Azhari, Kh. (2006). *Explanation of the statement on clarification* (M. B. O. Al-Soud, Ed., 2nd ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah.

Al-Dulaimi, A. (2019). *Specialized media*. Dar Al-Yazouri.

Al-Fakihi, A. (1996). *Explanation of grammatical boundaries* (M. E. T. Al-Ibrahim, Ed.). Beirut: Dar Al-Nafa'is.

Al-Ishbeeli, A. (1972). *Explanation of Al-Zujaji sentences* (S. A. Jinnah, Ed.). Cairo: (n.p.).

Al-Mulkh, H. (2015). *Scientific thinking in Arabic grammar*. Jordan: Dar al-Shurouk.

Al-Mulkh, H. (2015). *Syntax techniques in Arabic grammar*. Jordan: Modern World of Books.

Al-Mulkh, H., & Na'jah, S. (2001). *Language prohibitions*. Jordan: Modern World of Books.

Al-Nizami, K. (2023). Factors influencing investigative journalism in Jordan in light of the hierarchy of influences model (Unpublished master's thesis). Faculty of Media, Middle East University, Amman, Jordan.

Al-Oteibi, F. (2021). The philosophy of grammatical justifications in the scale: The grounds for starting with the indefinite as a model. *Journal of Kufa Literature, 13*(49), 75–94.

Al-Qudah, N., Al-Hawamdah, M., & Abu Dalo, A. (2023). The degree Arabic language teachers use vocabulary education strategies at the basic stage. *Jordanian Journal of Applied Sciences, 35*(1), 1–10.

Al-Samarra'i, F. (2002). *Quranic expression* (2nd ed.). Amman: Dar Ammar.

Al-Samarra'i, F. (n.d.). *The Quranic encyclopedia: Diagrammatic touches*. Retrieved from https://quranpedia.net/ar/book/1502/1/138

Al-Shalubin, O. (1994). *Explanation of the Great Jazulyiah introduction* (T. S. Al-Oteibi, Ed., 2nd ed.). Beirut: Al-Risalah Foundation.

Al-Siyouti, A. (1984). *Similarities and analogues in grammar* (3rd ed.). Beirut: Dar al-Hadeeth.

Al-Siyouti, A. (1992). *Hami' al-Hawami' in explaining the collecting of collections* (A. A. Makram, Ed.). Beirut: Al-Risalah Foundation.

Al-Zamakhshari, M. (1997). *Al-Kashaf 'an haqa'iq al-tanzil wa 'uyun al-aqawil fi wujuh al-ta'wil* (1st ed.). Lebanon: Dar Ihya' Al-Turath Al-'Arabi.

Al-Zamlakani, K. (1974). *The revealing proof of the miracle of the Qur'an* (1st ed.). Baghdad: Al-Ani Press.

Bouhadi, A. (2013). The effect of grammar on the coherence of the text. *Studies, Humanities and Social Sciences, 40*(1), 54–64.

Hassan, T. (1994). *Arabic language meaning and construction*. Morocco: Dar Al-Thaqafah.

Ibn Al-Qawas, A. (1985). *Explanation of Ibn Ma 'at millennium* (A. M. Al-Shumali, Ed.). Riyadh: Al-Khariji Library.

Ibn Al-Sarraj, M. (2009). *Foundations in grammar* (M. Othman, Ed.). Cairo: Library of Religious Culture.

Ibn Ashur, M. (1997). *Al-Tahrir wa al-Tanwir* (1st ed.). Tunisia: Dar Sahoun for Publishing and Distribution.

Ibn Hisham, G. (1972). *Al-Labib substitute for books of Arabs* (M. Al-Mubarak & M. Ali, Eds.). Damascus: (n.p.).

Ibn Hisham, G. (2001). *Explanation of gold explanations in Arabic speech* (A. A. Ashour, Ed.). Beirut: House of Arab Heritage Revival.

Ibn Kather, A. (1981). *Brief explanation for Ibn Kather* (M. Al Saboni, Ed.). Beirut: The House of Holy Qur'an.

Ibn Malik, M. (1990). *Facilitation explanation* (A. E. Sayid & M. Badawi, Eds.). Dar Hajar.

Ibn Manzour, G. (1990). *Arabs tongue* (1st ed.). Beirut: Dar Sadir.

Ibn Qutaibah, A. (1993). *Teach the learner in grammar* (A. K. Mujahid, Ed.). Jordan: Arabic Agency for Publishing and Distribution.

Ibn Ya'ish, Y. (n.d.). *Explanation of the detailed*. Egypt: Al-Muneeriyah Press.

Odaimah, A. (1972). *Studies of the Holy Quran style*. Cairo: Dar al-Hadeeth.

Odeh, R. (2018). Controls of replacing definite noun in place of the indefinite in Arabic grammar (Unpublished master's thesis). Al al-Bayt University, Jordan.

Sibawayh, A. (1966). *The book* (A. S. Harun, Ed.). Beirut: Dar Al-Jeel.